في ظل الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان وخاصة في هذا العصر الذي تميز بكثرة النزاعات المسلحة، الحروب والصراعات، تفاقمت أنواع الجرائم.

فبالرغم من كون الجريمة ظاهرة قديمة قدم المجتمع البشري، فإنها تعد من أشد ظواهر السلوك الإنساني تعقيدا وما يزيد في تعقيدها اكتسابها طابع العالمية الذي أضحى أكثر تهديدا لحقوق الإنسان في الحرب أو السلم، ومن هذه الجرائم نجد جريمة التعذيب الذي يعد أبشع جريمة يمكن أن ترتكب في حق الإنسان خاصة في المعتقلات والسجون.

ولكون هذه الجريمة إحدى صور جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية.

كما يعتبر التعذيب جريمة دولية لما يتميز به من ممارسات وحشية وآلام جسدية تعدت حدود نظام سياسي معين أو جغرافي معين، حيث نجد أن ممارسة هذه الجريمة طالت الإنسان منذ فجر التاريخ.

وأمام هذا الواقع وإزاء إهدار الكرامة الإنسانية من خلال هذه الممارسات، فقد عمد المجتمع الدولي إلى محاولة إيجاد سبل لحماية حقوق الإنسان من خلال حرصه على التأكيد من أن الحماية من استخدام التعذيب تمثل حقا أساسيا للإنسان كحقه في الحياة والسلامة الجسدية وعرضه وشرفه.

لذلك جرم القانون الدولي اللجوء إلى التعذيب بصفة تدريجية في المواثيق المختلفة سواء كانت دولية أو إقليمية كما عملت الدول على إدماجها في تشريعاتها الداخلية وحرصت على تطبيقها

وللحرص على فعالية هذه المعاهدات أوجد المجتمع الدولي عدة آليات للرقابة والوقاية من ارتكاب جرائم التعذيب، ومكافحتها كما حرصت على جبر الضرر لضحايا هذه الجريمة.

ورغم هذه الجهود لم تصل حقوق الإنسان إلى الاحترام المطلق من قبل الدول التي لم يكن تعبيرها على احترام هذه الحقوق صادقا بالرغم من كل التطور الذي يشهده هذا

القرن خاصة في المجالات التكنولوجية التي ساهمت بدورها في تطوير وسائل التعذيب، فحتى الآن لا تزال هذه الجريمة ترتكب بأبشع صورها في حق المجتمع والافراد و فئات معينة مثلما يحصل من انتهاك صارخ لحقوق الانسان بكل الأنواع وبكل الوسائل كما هو الحال مع الروهينغا.

وفي ظل صمت وتجاهل من جميع الأطراف ونظرا لتداخل المصالح السياسية للدول والتي اثبت الواقع انها أسمى مرتبة لديها من حق وكرامة الانسان فتعتبر أحد أهم العوائق التي تعيق تطبيق بنود الصكوك الدولية والإقليمية وإضافة إلى افتقار الاليات الى القوة الإلزامية لتطبيق قراراتها.

أهمية الموضوع:

– كون جريمة التعذيب من أخطر الجرائم في العصر الحديث حيث حظيت باهتمام عالمي.

– معرفة مدى نجاعة الصكوك الدولية والاقليمية في محاربة جريمة التعذيب والسمو بحقوق الانسان وحرياته الأساسية.

– تبيان النتائج الخطيرة التي تترتب عن جريمة التعذيب وانعكاسها على مجال حقوق الإنسان الذي بدوره يحظى بعناية كبيرة من قبل الباحثين.

أسباب اختيار الموضوع :

* الأسباب الذاتية:

– بالرغم من كثرة المعاهدات الدولية والإقليمية فما تزال هذه الجريمة ترتكب لحد اليوم في ظل صمت المجتمع الدولي على مرتكبيها سواء في الماضي او الحاضر مثلما حصل مع البوسنة والهرسك، معتقلي سجون الاحتلال الإسرائيلي، قطاع غزة ومسلمي الروهينقا.

– ميولي الخاصة لمجال حماية حقوق الإنسان.

* الأسباب الموضوعية:

– التعرف على مختلف المواثيق الدولية التي تحظر جريمة التعذيب.

–معرفة صور جريمة التعذيب كجريمة دولية.

– الخطورة الكامنة وراء جريمة التعذيب

– التعرف على موقف المجتمع الدولي إزاء جريمة التعذيب.

– التعرف على الآليات الدولية والإقليمية التي تم رصدها من قبل المجتمع الدولي للقضاء على هذه الجريمة.

الأهداف:

– الإحاطة بموضوع جريمة التعذيب.

– تبيان دور الآليات الدولية في مكافحة هذه الجريمة والحرص على النهوض بحقوق الإنسان.

– إبراز صور التعاون الدولي لمكافحة هذه الجريمة.

منهج البحث:

لمعالجة هذه الإشكاليات استخدمنا المنهج التاريخي وهو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة وهذا عند سردنا للتطور التاريخي لهذه الجريمة بدء بالشرائع القديمة وصولا إلى العصر الحديث والمنهج الوصفي وهو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث عند تعداد المواثيق الدولية والإقليمية التي حظرتها

والوقوف عند المواد القانونية التي تبين عقوبات مرتكبيها كما استخدمناه في عرض أنواع التعاون الدولي .

الدراسات السابقة:

1) لخذاري عبد الحق، المسؤولية الجنائية عن جريمة التعذيب، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دكتوراه، 2014.

حيث تعرض لدراسة هذه الجريمة من حيث الإطار المفاهيمي والبنيان القانوني لها كما تعرض للمسؤولية الجنائية والجزاء الجنائي في الشريعة الإسلامية وقارنها بالقانون الوضعي

2)عزي زهيرة، الإطار القانوني لمكافحة جريمة التعذيب في القانون الدولي العام، ماجستير،2011

تعرضت لأهداف وظروف التعذيب وأساليبه كما عرضت دور المحكمة الجنائية في مكافحة التعذيب إضافة إلى حظر التعذيب في الشريعة الإسلامية.

صعوبات البحث:

– تشعب واتساع هذا البحث من خلال كثرة المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية والتعرض له من خلال القانون الدولي الجنائي والقانون الدولي الإنساني والقضاء الجنائي المؤقت والقضاء الجنائي الدائم والتشريعات الوطنية.

إشكالية البحث:

من خلال دراستنا سنجيب عن الإشكالية الرئيسية:

هل نجحت الاتفاقيات الدولية والإقليمية في محاربة جريمة التعذيب على أرض الواقع أم بقيت حبرا على ورق ؟

وتتفرع عنها إشكاليات ثانوية تمثلت في:

1– ما هي الآليات التي رصدتها الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحتها؟

2– ما هي العقوبة المقررة لمرتكبي جريمة التعذيب وهل للضحايا الحق في التعويض ؟

3– ما مدى نجاعة التعاون الدولي في مكافحة جريمة التعذيب؟

ولمعالجة هذه الإشكاليات اتبعنا الخطة التالية المكونة من فصلين:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لجريمة التعذيب

وقسمناه إلى مبحثين، الأول: مفهوم جريمة التعذيب، أما المبحث الثاني فعنوناه بـ: البنيان القانوني لجريمة التعذيب والتكييفات الجنائية المختلفة لها.

الفصل الثاني: الآليات المختلفة لمكافحة جريمة التعذيب.

وجاء أيضا محتويا مبحثين، الأول بعنوان: الآليات الرقابية على المستوى الدولي والإقليمي لمكافحة جريمة التعذيب، والثاني: التعاون الدولي في مكافحة جريمة التعذيب.

وختمنا هذا البحث المتواضع بخاتمة شاملة لجميع عناصر الموضوع.